سلوى لهلالي –جامعة سطيف 2–

"الاتجاه الليبيرالي الجزائري و مشروع بلوم– فيوليت 1936م ".

الملخص :

شكلت مرحلة الثلاثينات فترة خصبة لنشاط الاتجاه الليبيرالي الجزائري ممثلا في فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين ،حيث وجدوا في مشروع فيوليت املا ووسيلة لتبليغ مطالبهم الإدماجية و التي تتوافق وما جاء فيه من مقترحات ، غير أن مشاركتهم هذه بينت مدى نقص النضج السياسي في نضالهم ،كما أوضحت مدى التناقض الواضح في أفكارهم .

الكلمات المفتاحية :

مشروع فيوليت ،الإدماج ،فدرالية النواب المسلمين الجزائريين ،حكومة الجبهة الشعبية .

تميزت فترة الثلاثينات بظهور بعض المشاريع الإصلاحية والتي وضعها فرنسيون ليبراليون من الذين أبدوا عطفا تجاه القضية الجزائرية،

ولكن من وجهة نظر تقدمية فرنسية، ومن بين تلك المشاريع المطروحة(*) مشروع موريس فيوليت الذي ترأس لجنة من مجلس الشيوخ إثر الإحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر،وجاءت هذه اللجنة بغرض دراسة أوضاع الجزائر و تقييمها، وقدمت مشروع إصلاحات أصبح يعرف بمشروع فيوليت وقد صاغه في كتاب عرض فيه بعض الأفكار السياسية الإصلاحية التي ما لبث أن حولها إلى إقتراح لقانون وقدمه لمجلس النواب الفرنسي سنة 1933م[1].

وقد أشار فيوليت في هذا المشروع إلى ضرورة إسراع فرنسا لإيجاد حل للأوضاع الجزائرية خاصة وأن السياسة الفرنسية قائمة على التعسف، وقال أنها إذا استمرت دون تغيير فستشكل:"خطرا قاضيا على إمبراطوريتنا الإفريقية"[2] و قد ونصح فرنسا بضرورة منح بعض الإصلاحات للجزائريين.

يتضمن مشروع فيوليت ثمانية فصول وخمسون مادة وأهم ما جاء فيه:

-منح الجنسية الفرنسية لحوالي 21000 أهلي دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وتتمثل هذه الفئات التي تمنح لها الجنسية فيما يلي: الجزائريون الذين عملوا في الجيش، صغار الضباط والذين حصلوا على وسام فرنسي والذين لهم شهادات عليا، الجزائريون المنتخبون في الغرفة

التجارية و الفلاحية وكذا الأعضاء المنتخبون في المجلس المالي والمجالس العامة[3] ، بالإضافة الى:

-إصلاح مستوى التعليم والقيام بالإصلاح الزراعي.

-إعطاء نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأوروبيون دون الجزائريين.

-زيادة حقوق الجزائريين للانتخاب ممثلين بهم في مجلس الشيوخ والمجالس العامة.

- إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين بمعدل ثلاثة أعضاء من كل ولاية.

- إنشاء وزارة للشؤون الإفريقية يدخلها جزائريون.

- إعطاء بعض أجزاء منطقة الجنوب الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة[4].

لقد نص هذا المشروع على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات الدنية والعسكرية من مسلمي الجزائر، كما ينص على منح الجزائريين بعض الحريات بصورة تدريجية.

لقد عبر تفكير موريس فيوليت عن فطنة سياسية وحذاقة، ونستنتج هذا من خلال الخطاب الذي ألقاه في 21 مارس 1935م في البرلمان

الفرنسي، وقد طرح فرضيتين لتغيير الأوضاع الخطيرة في الجزائر ويقوم الأقتراح الأول على: منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية حتى لا يتواجهوا مع الفرنسيين المعمرين، أما الإقتراح الثاني فيقتصر على حق الانتخاب للنخبة المثقفة التي تبقي على أحوالها الشخصية وجعلهم مع الهيئة الانتخابية الفرنسية وكأنهم مواطنون بالجنسية، وقد ألحّ على الاقتراح الثاني لأنه يدمج المجتمع الجزائري في الفرنسي وهو أساس السياسة الفرنسية[5].

لقد أثار هذا المشروع ضجة كبيرة سواء في فرنسا أو في الجزائر حيث عارضه بشدة الكولون وممثلوهم في مجلس النواب الفرنسي، واعتبروه خطرا على مصالحهم وتحت هذا الضغط رفض البرلمان الفرنسي التصويت عليه ،وبالتالي فشل المشروع وعن موقف أحزاب الحركة الوطنية من مشروع فيوليت فكان الرفض القاطع من طرف الإتجاه الثوري الذي مثله نجم شمال افريقيا و قد جاء في تصريح مصالي:"لا يمكن لسياسة الإدماج أن تتحقق فهي مرفوضة عقلا وعدالة وتاريخا..."[6].

أما جمعية العلماء المسلمين فقد و قفت منه موقفا متحفظا ولم تتخذ موقف المعادي له[7] ،في حين تحمست فيدرالية النواب المسلمين لهذا المشروع وقررت أن تضغط على الحكومة الفرنسية لتطبيقه وأسهمت بنصيب وافر من الرعاية له، واعتبرته الوسيلة الوحيدة القادرة على تمثيل

حقيقي للمسلمين وبذلك جاء هذا المشروع مطابقا لرغبات وطموحاتهم، وعبّر النواب المسلمين برئاسة بن جلول عن إرتياحهم وإعترافهم بفضل فيوليت لمبادرته العادلة لأنه يعتبر في نفس الوقت حماية للسيادة الفرنسية في الجزائر وخلاصا من قانون الأهالي[8]، وقد اقتصرت ردود الفعل الفرنسية لإمتصاص غضب النخبة وحتى الطبقة الشعبية بعد إلغاء مشروع فيوليت خاصة أمام تزايد العرائض المطالبة للإصلاحات من طرف النخبة، وزيادة التعسف الفرنسي ضد الحركة الوطنية بإصدار قرار ميشال 1934م الذي أوقف نشاط العلماء[9]، وأمام حملات الرفض والتنديد التي شنتها جمعية العلماء إلى جانب النواب وحتى الشيوعيون، ورفضوا قرار ميشال وأمام هذه التغيرات الخطيرة قام وزير الداخلية رينيه بزيارة إلى الجزائر لمدة أسبوعين 3مارس1935م للوقوف على حقيقة أوضاع الجزائريين ،وكان على علم بالأوضاع السياسية السيئة ،لكنه اعترف في تقريره بخطورة الأوضاع الاقتصادية وتجنب الحديث عن الأوضاع السياسية ،وكان هذا تحت ضغط المعمرين وأعلن أنه ضد أي إصلاحات وأن اصلاحات 1919م كافية وأكد بأن فرنسا ستستعمل القوة للمحافظة على هيمنتها في الجزائر[10]، وبعد نجاح الجبهة الشعبية أصبح موريس فيوليت عضوا في حكومة ليون بلوم بعد ما كان حاكما للجزائر طيلة العشرينات بصفته وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر، وقد تجدد أمل الجزائريين بالحصول على بعض المطالب الإصلاحية في

الجزائر[11] وكانت نفس نظرة النواب على لسان فرحات عباس الذي عبر عن ذلك بقوله:"ولما انتصرت الجهة الجمهورية في فرنسا سنة 1936م عمت الفرحة البلاد...وابتهج العباد وحل الأمان محل الحداد"[12].

فقد أصدر مشروعا مطورا لمشروع فيوليت شارك في وضعه رئيس الحكومة ليون بلوم وعرف بمشروع بلوم–فيوليت وهو الذي يقضي بأن تتحصل بعض الفئات الجزائرية على الجنسية الفرنسية دون تغيير أحوالهم الشخصية ، وبلغ العدد المقرر 21 ألف جزائري ومنحكم كامل الحقوق السياسية، وكان هدف هذا المشروع دمج النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية وهو هدف لا يخرج عن الهدف الرئيسي الهادف لدمج الجزائر في فرنسا تدريجيا ففي حين وافقت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي ، رحب به النواب كثيرا وإعتبروه استجابة لمطالبهم بعد طول إنتظار وعبروا عن هذا الترحيب بتأسيس المؤتمر الإسلامي 1936م الذي جاء على إثر مشروع بلوم–فيوليت والذي كان قوام هذا المؤتمر[13] ،خاصة وأن موريس فيوليت دافع بقوة عن هذا المشروع [14].

لقد أبدت حكومة الجبهة الشعبية عند وصولها للحكم استعداد لتنفيذ مطالب الحركة الوطنية ومن ذلك أطلقت سراح المساجين الجزائريين ،وأوقفت العمل بقانون الأهالي الاستثنائي وطبقت بعض

القوانين الفرنسية على الجزائريين ،مثل العمل بأربعين ساعة في الأسبوع ودفع الأجور أيام العطل والتنظيم النقابي والسماح بتنقل العمال الجزائريين بين فرنسا والجزائر.ورغم التجاوب الكبير الذي أبدته حكومة الجبهة الشعبية مع المطالب التي قدمها وفد المؤتمر الإسلامي الذي وصل إلى باريس في 23جويلية1936م، إلا أنها لم تكن مستعدة لمناقشة هذا المشروع ،وكانت تلجأ إلى الحجج التي تحول دون ذلك بهدف تعطيل تحقيق هذا المشروع وبذلك لم يكتب لهذا المشروع المقدم مرة أخرى إلى مجلس النواب الفرنسيين يوم 30ديسمبر1936م أن يتحقق [15] .

كان تملص حكومة الجبهة الشعبية من مشروع بلوم–فيوليت ناتجا من ضغط الكولون الذين رفعوا لائحة قدموا فيها استقالتهم في 14 جانفي 1937م،وكان عددهم حوالي 300 شيخ بلدية وجاء رد فعلهم خوفا من فقدان إمتيازاتهم خاصة حق التمثيل في المجالس المحلية[16]، ومن جهة أخرى لم ترد حكومة الجبهة الشعبية التي حكمت لأشهر قليلة أن تنتهي الإمبراطورية الفرنسية على يديها وكما أنه من السهل إطلاق الوعود كما فعلت أثناء حملاتها الانتخابية، لكن من الصعب تنفيذها لما وصلت إلى الحكم وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قائلة:"أكثر الإشتراكين والشيوعيين من الحديث خلال الحملة الانتخابية عن الحرية والمساواة في الحقوق للجزائر, وقد استنكروا الإستعمار ولكن اليساريين بدؤوا عندما تولوا الحكم يدركون أهمية المستعمرات الفرنسية

فحكومة بلوم لم تشأ أن تكون مسؤولة عن تجزئة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية"[17].

أبدت حكومة الجبهة الشعبية موقفا متصلبا تجاه تنفيذ المشروع ،هذا ما أثار النواب الذين شعروا بالقلق بسبب تأخر الحكومة في الإستجابة لمطالبهم، وعدم إيجادها حلا للأوضاع المتردية في الجزائر ونقصد منها السياسية خاصة، وأشهروا سخطهم تجاه مبادئ النظام الإداري وطالبوا حذف إدارة الشؤون الأهلية[18]، كما قام النواب المسلمون بالإستقالة من مناصبهم حيث وصل عدد الأعضاء المستقيلين من عمالة قسنطينة وحدها اكثر من3600 نائب مستقيل من أصل 6814 نائب، أما في الجزائر كانت بنسبة 150 من اصل 4751 نائب بينما لم يستقيل من عمالة وهران سوى حوالي 10 نواب[19]، كما قدم بن جلول والعربي ابن الزين الاستقالة من منصبهما في الهيئات المالية[*].

وعبرت ردود فعل النواب المسلمين على رفض التملص الفرنسي وسياسة التلاعب بالجزائريين وقد دلت على إرادة واضحة في التحدي ومواصلة النضال لتحقيق مطالب الأهالي رغم الخيبة الكبيرة التي تعرضو لها وحملوا حقدا كبيرا لمعمري الجزائر لأنهم سبب إلغاء مشروع بلوم–فيوليت كسابقيه من المشاريع ،و قد ذكر فرحات عباس بأن المعمرين كانو يجيبونه عن مطالب النواب:" أن الجزائريين المسلمين كلهم

وطنيون إذا منحت فرنسا لأعدائها المساواة في الحقوق فستطرد لا محال من الجزائر ،فلا بد أن تبقى سيطرة الأوربي قاعدة مضطردة لا تتبدل ولا تتغير" و قد اعتبر بان مشروع فيوليت قد ولد ميتا [20].

كما انتقد النواب المسلمون تصريحات كاتب الدولة أوبو عند زيارته إلى الجزائر حين صرح قائلا: " علينا أن نعرف ما إذا كنا نريد أو لا نريد الحفاظ على نفوذنا في الجزائر يجب تطبيق سياسة حاكمة في المستعمرة.وأن إجراءات إستانافية وصارمة تكون ضرورية لوقف نشاط المشوشين من كل نوع"[21] ، وقد أكد مورينو[*] نظرة أوبوا حيث صرح في 05 اكتوبر 1937م بانه قاد منذ 10 سنوات وسيقود اليوم أكبر حملة ضد مشروع فيوليت الذي يحفر قبر الفرنسيين وفرنسا واعتبر قانون 1865 أكثر من الكافي [22] ، في حين رأى النواب المسلمون هذه التصريحات ظلما وإجحافا في حقهم وحق الشعب الجزائري فجاء رد بن جلول بأن السيادة في هذه البلاد والتي إحتكرها مورينو وأمثاله هي نحن هي شعب الجزائر، وهي سبعة ملايين من الجزائريين الذين نادوا منذ مدة بالإصلاحات في إطار القوانين الفرنسية[23].

وكعادة السياسة الفرنسية لإمتصاص غضب الجزائريين وليتراجع النواب عن إستقالاتهم ولوقف الأمور عند هذا الحد والحيلولة دون تطور القضية، أرسلت الإدارة الفرنسية "ألبير صارو" وزير الدولة الفرنسية الذي

وعد بتطبيق مشروع بلوم–فيوليت الى جانبه بعض الإصلاحات، وفعلا سحب النواب المسلمين استقالاتهم وجدّدوا ثقتهم في فرنسا وقد إعتبر العلماء وحتى الاستقلاليين هذا العمل على أنه مخجل بل وعار عليهم[24] ،وجاء سحب النواب لقرارهم في جانفي 1938م وذلك بالعودة الى المجالس الانتخابية، في حين عقد النواب الفرنسيون إجتماعا هددوا فيه الحكومة بالاستقالة في حالة ما إذا طبق مشروع بلوم–فيوليت وجاء رد فعل الحركة الوطنية ببعث وفد ثان إلى باريس يتألف من النواب المسلمين للضغط على الحكومة الفرنسية لكي لا ترضخ لتهديدات رؤساء البلديات[25].

وقد إقتنع ألبير صارو بالحجج التي أدلى بها فرحات عباس الذي قابله في 1937م لكنه إعترف بعجزه أمام الكولون وصرح لفرحات عباس:"إستقبلت في هذه الأيام بعض النواب الأوربين وتذاكرت معهم موضوع مشروع فيوليت في ظرف أكثر من ساعة أدليت لهم بنفس الحجج التي عرضتموها علي ،و أنني حاولت عبثا أن اقنعهم...ولكن تيقنت بأن هؤلاء السادة لا وطنية لهم ولا عقل ولا قلب ، وما لهم إلا بطون منتفخة"[26].

فقد الجزائريون وعلى رأسهم النواب المسلمون آمالهم في تحقيق مشروع بلوم–فيوليت خاصة مع وصول دلاديه الى رأس الحكومة الفرنسية ،وقام بسحب المشروع من البرلمان نهائيا وقد صرح لأعضاء

.

الوفد:"إن البرلمان يناصب العداء لمشروع فيوليت لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتلاءم مع الشرع الإسلامي وليس بيدي شيئ وأطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن ولا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا ولا تنسوا أن فرنسا قوية الجانب"[27]. وبعد هذا التصريح عاد النواب الفرنسيون إلى مناصبهم في 22 افريل 1938م[28], وسعيا من النواب للخروج بأقل الخسائر وليجددا الأمل في قلوبهم كونوا وفدا من فرحات عباس، بن جلول وجماعة من النواب وكان هدف الوفد هو مناشدة السلطة لإلغاء قانون رينيه الخانق للحريات (1935م)، وإلغاء بعض المشاريع التعسفية كقرار 13 جانفي 1938م و 08 مارس 1938م القاضية بالحد من نشاط النواب ومحاربة التعليم العربي، و ناشدوا السلطة لتطبيق مشروع فيوليت لكن موقف شوطان إتسم بالرفض لأنه وعلى حد تعبيره لا تريد فرنسا العودة إلى مشروع أثار الضجيج والاحتجاج من طرف المعمرين[29].

والحق أن النواب المسلمين حاولوا الضغط على الحكومة الفرنسية أكثر بالوفود والعرائض لتحقيق بعض الإصلاحات وتحديدا مشروع فيوليت الذي اعتبر أساس أحداث مرحلة الثلاثينات وسيطرعلى الحياة السياسية في الجزائر لكن تعنت المعمرين أفشلت مساعي النواب المسلمين واعتبروا نشاطهم ومطالبهم خطرا على السياسة الفرنسية.

الهوامش :

(*) كان هناك ثلاث مشاريع أخرى : مشروع فيرنوت ،ومشروع كيتولي نائب ولاية قسنطينة في البرلمان ، مشروع دروكس نائب ولاية العاصمة ،لكن هذه المشاريع لم تنل نفس شهرة مشروع فيوليت ،أنظر سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945** ، ج3 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ، لبنان ،1992،ص 20.

(1) احمد الخطيب : حزب الشعب الجزائري ،ج1،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1986، ، ص 191.

(2) سعد الله : لمرجع السابق ،ص 18.

(3) شارل جوليان :إفريقيا الشمالية تسير ، ترجمة المنجي سليم واخرون ،الدار التونسية للنشر ،تونس ،1976 ،ص 149.

(4) **الشـــهاب:** المجلـد 13، العـدد 15 ، 1936_1937، ط 1 ، د غ إ ،بيـروت ، 2001،ص ص 18_19.

(5) سعد الله : المرجع السابق ،ص ص 19_20.

(6) الخطيب : المرجع السابق ، ص 192.

(7) كريمة بن حسين : الحياة السياسية في قسنطينة من 1930الى 1939 ، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الجديث و المعاصر ،جامعة الجزائر ، 1986 ، ص 227.

(8) شايب غزواني قدادرة : الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ،رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ،مصر ،1991 ، ص 82، كما ركّزوا على التمثيل البرلماني إلى جانب هذا المشروع ،أنظر : l'entente , n 07 , 1ér année , jeudi 10 octobre 1935.

(9) سعد الله :المرجع السابق ، ص ص 25-26.

(10) نفسه ، ص 27.

(11) مصالي الحاج : مذكرات 1898 – 1938 ، ترجمة محمد المعراجي ، منشورات م م و ن ت ، 2006 ، ص ص 190 – 191 .

(12) فرحات عباس : حرب الجزائر وثورتها –ليل الإستعمار –، تعريب ابو بكر رحال ،مطبعة فضالة ،المهدية ، المغرب ، ص 153 .

(13) نفسه ، ص ص 153-154 .

(1) La dépeche de Constantine, 08 Janvier1937 .

(14) سعد الله :المرجع السابق ، ص 29 .

(15) حسينة حاميد : **المستوطنون الاوربيون و الثورة الجزائرية 1954-1962** ، ط1 ،منشورات الحبر ، الجزائر ،2007 ص 37 .

[16]سعد الله :المرجع السابق، ص 31 .

[17]جوليان : المصدر السابق ، ص 152 .

[18]بن حسين : المرجع السابق ، ص 232 .

(*) قدم بن جلول إستقالته من المجلس البلدي والمجلس العام والوفود المالية إلى عامل العمالة يوم 29 جويلية 1937 .أنظر بن حسين : المرجع السابق ، ص 238 .

[19]عباس : المصدر السابق ، ص 155 .

Collot, Henry :le mouvement national algérien ,texte 1912-1954,ed O.F.P.U, Alger , P102 , [20]

(*) مورينو : جمهوري ديموقراطي وهو وزير في حكومة تارديو ونائب عمالة قسنطينة ، ورئيس بلدينها وموفد مالي ، حول موقفه أنظر : Lentente , N: 47, 3 eme année , 18 Nombre 1937

[21]La dépéche de constantine: 22 Janvier 1937

[22]Kaddache: OP- CIT ,P500

[23] I bid , p 502_503.

[24] La dépéche de constantine , 7 janvier 1937 .

[25]عباس : المصدر السابق ،ص 157. لكن ورد في جريدة النجاح أن صارو تهدد باستعمال العنف ضدّ كل الدسائس و رفض إلغاء قانون الأهالي ، انظر النجاح ، السنة 19، العدد 2076، 3 ديسمبر 1937.

[26]عباس : المصدر السابق ،ص 157.

[27]بن حسين: المرجع السابق ، ص 241.

[28]سعد الله : ، المرجع السابق ، ص 87.